http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1711) السنة السابعة - السبت (30) كانون الثاني 2010

أعرب عن وقوفه مع واشنطن في قرار حرب العراق "كتفاً لكتف"

بلير أمام لجنة شيلكوت: إسقاط صدام عامل مهم للمشاركة العسكرية

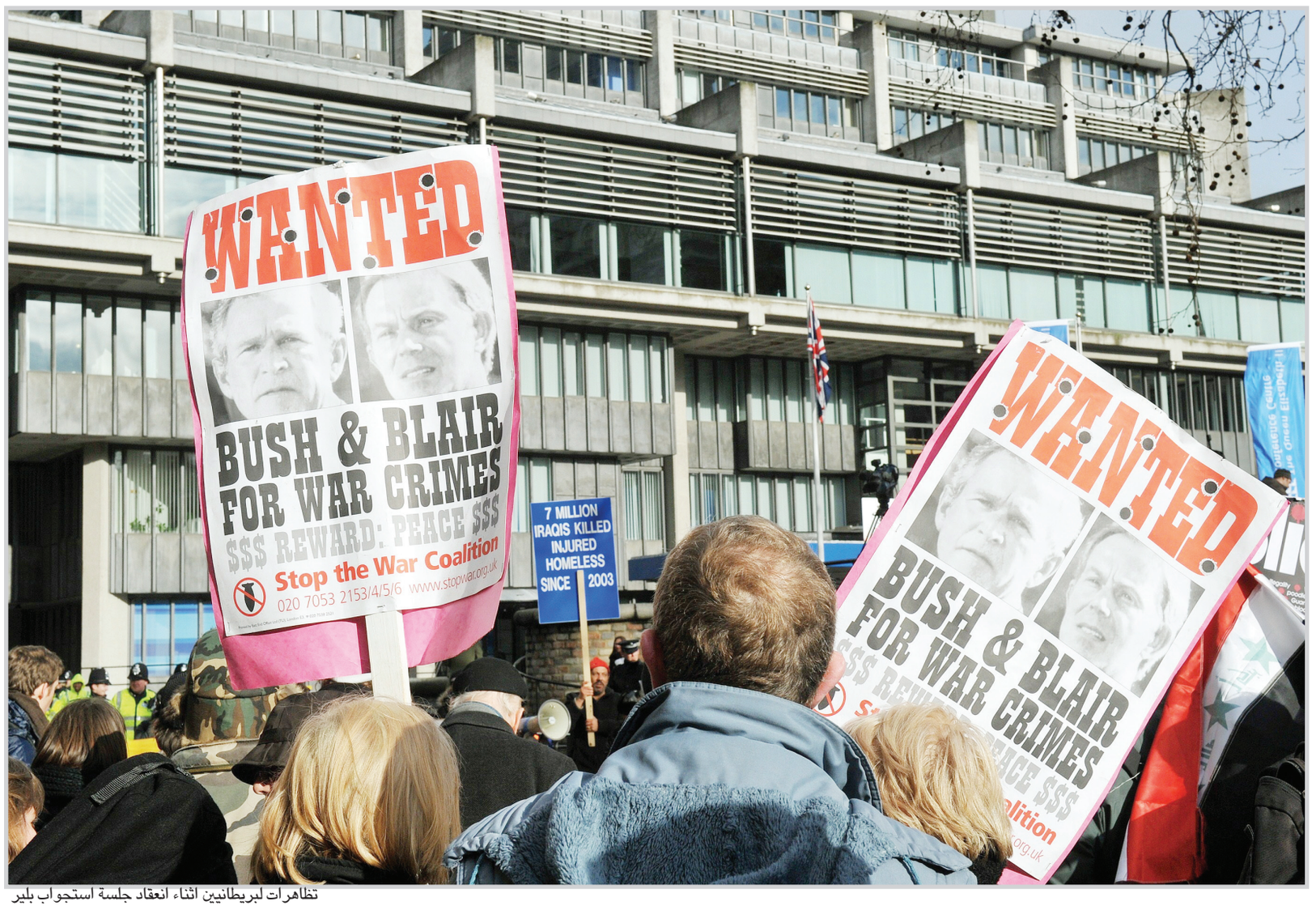

تظاهرات لبريطانيين اثناء انعقاد جلسة استجواب بلير

لندن / وكالات

مثل رئيس الوزراء البريطاني الاسبق توني بلير امام لجنة للتحقيق في قرار مشاركة بريطانيا في الحرب على العراق "لجنة شيلكوت" امس الجمعة، وقال: إن تغيير النظام في بغداد لم يكن السبب الوحيد وراء مشاركة بلاده في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، لكنه كان عاملا مهما.

وأضاف بلير، أن الولايات المتحدة وبريطانيا كان بينهما اختلاف في وجهات النظر حول سبب الحرب، إلا أنهما اتفقتا في الأفكار حول نظام صدام. وقال بلير "الأمريكيون، كانوا يقولون إنهم ذاهبون ليغيروا النظام، لأنهم واثقون من أن صدام لن يتخلى عن طموحه لامتلاك أسلحة دمار شامل.. أما نحن البريطانيون فقلنا إن علينا أن نتعامل مع مسألة الأسلحة أولا، وإذا كانت مواجهتها تعني تغيير النظام فليكن."

وأكد المسؤول البريطاني السابق، إن حكومته في ذلك الوقت "لم تكن تؤمن بأن إزالة نظام صدام ، كانت سببا كافيا للحرب،" قائلا "موقف صدام من أسلحة الدمار الشامل وليس رغبة الغرب بالإطاحة به، هو السبب في ذهابنا للحرب". ولم يخف بلير دعمه المطلق للولايات المتحدة، وقال أمام اللجنة التي يرأسها السير جون شيلكوت بعضوية خمسة آخرين، إنه "كان عازما على الوقوف إلى جنب أمريكا "كتفا لكتف" ، في حربها على العراق. وأضاف بلير إن عزمه ذاك جاء بعد أحداث ١١ من أيلول، معتبرا أن الهجمات التي تعرضت لها نيويورك لم تكن موجهة ضد الولايات المتحدة وحسب، بل ضد بريطانيا أيضا. ونفى بلير ان يكون عقد اتفاقا "سريا" في نيسان ٢٠٠٢ مع الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الذي استضافه في مزرعته، واكد ان كيفية مواجهة التهديد العراقي كانت "مفتوحة" للنقاش. وعندما سأله اعضاء اللجنة عما فهمه بوش من لقائهما في مزرعته في كروفورد، قال بلير "اعتقد ان ما فهمه هو بالضبط ما كان ينبغي ان يفهمه وهو انه في حال تقرر العمل العسكري في غياب اي وسيلة للحل الدبلوماسي، فسنكون معه". واضاف "الواقع ان القوة هي دائما خيار، ما تغير بعد اعتداءات ١١ ايلول، هو انه في حال الضرورة وان لم يكن من سبيل اخر لابعاد التهديد، سيتعين علينا قلب" نظام صدام.

ونظم عدد من المتظاهرين مسيرة لطخوا فيها ايديهم باللون الاحمر ولبسوا اقنعة تشبه وجه بلير، وحملوا نعشا كتب عليه "ثمن الدم". وفيما كان بلير يدخل مركز الملكة اليزابيت الثانية للمؤتمرات قبيل الساعة الثامنة بتوقيت غرينتش من باب خلفي تجنبا للمتظاهرين، ردد عدد من هؤلاء "توني بلير اين انت، نريد ان نرميك بحذاء!"، و"مجرم حرب"، وفقا لوسائل اعلام بريطانية. ودعت لهذه التظاهرات جماعات السلام، وشارك فيها افراد عائلات واقارب الجنود البريطانيين الـ١٧٩ الذين قتلوا في العراق. وقال ريغ كيس والد توماس الذي قتل في العراق في ٢٠٠٤، لوكالة فرانس برس "انه يوم ننتظره منذ زمن طويل، اريد ان اسمع ماذا لديه ليقول". واضاف "على توني بلير ان يفسر لنا لماذا ضلل البرلمان، لماذا تغيرت المعلومات في الملف".

وفي عام ٢٠٠٣ أمر بلير بإرسال ٤٥ ألف جندي بريطاني للمشاركة في حرب العراق، وهو قرار كان دوما محل جدل وأدى إلى احتجاجات حاشدة مناهضة للحرب في العاصمة البريطانية لندن.

ولن يؤثر مثول بلير امام اللجنة على تركته الشخصية فحسب بل يحتمل ايضا أن يضر بحكومة حزب العمال التي يقودها خلفه براون والذي كان وزيرا للمالية خلال الحرب. ويخشى بعض زعماء حزب العمال من أن يثير التحقيق المشاعر القوية بشأن القضية بين الناخبين من جديد مما يضر بالدعم للحزب الذي يجيء متأخرا عن المحافظين في استطلاعات الرأي قبل انتخابات تجري بحلول حزيران. وقال انتوني سيلدون المعلق السياسي وكاتب السيرة الشخصية لبلير بحسب رويترز "انه يوم هام بالنسبة له وللجماهير البريطانية ولسلطة بريطانيا المعنوية في العالم... هذا يوم هائل يتجاوزه هو وسمعته بكثير".

وأدلى موظفون بارزون بالحكومة بشهاداتهم امام اللجنة وقالوا ان معلومات المخابرات في الايام السابقة ليوم الحرب يوم ٢٠ اذار ٢٠٠٣ أشارت الى أنه تم تفكيك أسلحة الدمار الشامل التي يملكها صدام. كما تبحث اللجنة ايضا شرعية الحرب وفي اي مرحلة وعد بلير الرئيس الامريكي السابق جورج بوش بأن بريطانيا ستدعم العمل العسكري ضد العراق. وبلير الان مبعوث المجموعة الرباعية الدولية للشرق الاوسط.

وكان شهود قد أشاروا الى أن بلير أعطى هذا الوعد عام ٢٠٠٢ على الرغم من أن بيتر جولدسميث الذي كان يشغل منصب المحامي العام انذاك الذي أعطى للحرب الضوء الاخضر في نهاية المطاف كان قد حذره من أن استخدام القوة لتغيير النظام سيكون غير قانوني. وقال جولدسميث للجنة التحقيق انه كان يعتقد في البداية أن على الامم المتحدة الموافقة على استخدام القوة ولم يعدل عن رأيه الا قبل شهر من الحرب. كما قال اكبر مستشارين قانونيين انذاك في وزارة الخارجية انهما أبلغا الحكومة بأن الحرب ستكون غير قانونية.

غولد سميث المدعي العام البريطاني السابق أمام لجنة التحقيق الخاصة بالحرب على العراق عن أنه غير رأيه في مشروعية حرب العراق بتأثير من محامين أميركيين بينهم غونداليزا رايس التي كانت في حينه مسشارة للأمن القومي الاميركي.

وقالت صحيفة تايمز البريطانية إن توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق حصل على المصادقة القانونية لحرب العراق بعد قيام المدعي العام باعادة تفسير بضع كلمات من قرار مجلس الأمن الدولي١٤٤١ موضحة أن اللورد سميث كشف في شهادته أيضا عن التوتر بينه وبين بلير الذي تصاعدت وتيرته في صيف ٢٠٠٢ وابلغ اللجنة بأن بلير لم يرحب بنصيحته في ذلك الوقت والتي قال فيها إن مصادقة الأمم المتحدة ضرورية للعمل العسكري ضد العراق.

وذكرت الصحيفة أن المدعي العام كشف عن أنه سلم بلير في ١٤ كانون أول ٢٠٠٣ مسودة رأي قانوني من خمس صفحات توضح أن القرار ١٤٤١ لا يتضمن تفويضا بالحرب وأن الاجتياح سيكون عملا غير قانوني بدون قرار ثان إلا انه اعاد كتابة نصيحته بعد زيارة قام بها في شباط ٢٠٠٣ إلى واشنطن بترتيب من جوناثان باول كبير موظفي بلير السابق والتقى خلالها بكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي في حينه وويل تافت مستشار قانوني بارز في وزارة الخارجية الأميركية و جون بيلنجر المستشار القانوني لمجلس الأمن القومي الذي نفى فيما بعد القول الذي اقتبس عنه وهو لدينا مشكلة مع المدعي العام البريطاني الذي يقول إن هناك شكوكا بمشروعية العمل العسكري بموجب القانون الدولي ولكننا قمنا بتعديله.

من جهتها قالت صحيفة الاندبندنت البريطانية إن شهادات يوم الاربعاء الماضي كشفت سبب الاهتمام البالغ بنصيحة المدعي العام غولد سميث التي أجازت الحرب على العراق في وقت كانت فيه جميع المشورات القانونية تعارض القيام بحرب العراق. فيما رأت صحيفة الديلي ميل أن الشهادات كانت الأشد تدميرا للحكومة البريطانية السابقة حتى الآن في تحقيق كان كشف أيضا كيف تم إفساد مؤسسات الدولة لإرضاء رجل واحد مصمم على الذهاب إلى الحرب. يذكر أن الشهادات التي أدلى بها وود و يلمزهورست أمام لجنة التحقيق كشفت أنهما حذرا بلير وسترو مراراً وتكراراً من عدم مشروعية حرب العراق ومناقضتها للقانون الدولي في غياب قرار ثان من مجلس الامن يجيز استخدام القوة ضد العراق بالإضافة إلى عدم وجود أي قاعدة قانونية أخرى للعمل العسكري هناك .

مدينة للمزارعين المتضررين من ترسيم الحدود مع الكويت

بغداد / المدى والوكالات

اكد وزير الخارجية هوشيار زيباري أن تسوية الخلافات والقضايا العالقة بين العراق والكويت كفيلة بإخراج العراق من تحت طائلة "الفصل السابع" من ميثاق الأمم المتحدة، وأعتبر أن العلاقات بين البلدين تسير بشكل جيد، مبينا أن العراق أعاد رفات نحو نصف المفقودين الكويتيين في العراق.

قال زيباري بحسب "السومرية نيوز"، إنه اتصل بوزير الخارجية الكويتي حول موضوع الديون، وأضاف أن الوزير الكويتي أبلغه بأن بلاده "لا ترغب باستحصال ديونها من العراق، قدر رغبتها بعدم تأثير العراق على الوضع الأمني في بلاده". وأكد أن بلاده "راغبة بالخروج من أحكام الفصل السابع"، مضيفاً القول أن ذلك "يستدعي معالجة المشاكل مع الكويت حيث توجد قضايا عدة لم تسوَ وهي جزء من أحكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ومنها ملف المفقودين الكويتيين في العراق وترسيم الحدود والتعويضات".

وأشار زيباري إلى أن علاقات العراق مع الكويت "تسير بشكل جيد في عدد من المسائل الإنسانية ومنها قضية المفقودين"، موضحا أن "العراق أرجع رفات ٣٠٠ من المفقودين الكويتيين من مجموع ٦٠٠ مفقود كويتي في العراق تم العثور عليهم في الفترة التي تلت سقوط النظام السابق". وزاد زيباري أن "هناك تقدما" في ملف التعويضات الكويتية، و"تم إرجاع العديد من الوثائق، منها وثائق البنك المركزي الكويتي والوثائق الرسمية الأخرى والمفقودات للمواطنين الكويتيين".

وفي سياق آخر، لفت وزير الخارجية إلى "وجود لجان فنية لترسيم الحدود بين العراق والكويت"، مضيفا أن هناك تعويضات للمزارعين العراقيين الذين تضرروا جراء ترسيم الحدود وهي إحدى المواضيع المهمة التي تحتاج إلى حل وقدمنا خرائط لتسوية الموضوع". بهذا الصدد، كشف وزير الخارجية عن تقديم الجانب العراقي "خرائط وتصاميم لإنشاء مدينة للمزارعين العراقيين الذين سيتضررون جراء ترسيم الحدود وهناك أموال موجودة لتعويض المزارعين".

ويختص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالإجراءات المتخذة من قبل المنظمة الدولية في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، كما في حالة احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠.

ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة، ويعد القرار (٦٧٨) الصادر سنة ١٩٩٠ والداعي لإخراج العراق من الكويت بالقوة من بنود هذا الفصل، ولا يزال العراق تحت طائلته، بسبب بقاء قضية رفات المواطنين الكويتيين والأسرى والمرتهنين في العراق والممتلكات الكويتية بما في ذلك أرشيف الديوان الأميري وديوان ولي العهد ومسألة التعويضات البيئية والنفطية والتي لا تتعلق فقط بدولة الكويت بل بدول عربية أخرى وشركات ما زالت لها بعض الحقوق.

أوباما: سنترك العراق لشعبه بطريقة مسؤولة

واشنطن / وكالات

أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الحرب على العراق شارفت على النهاية وإن القوات الأمريكية المقاتلة ستعود إلى البلاد قبل نهاية شهر آب القادم.

وقال أوباما في خطابه السنوي حول حالة الاتحاد أمام الكونغرس يوم الخميس: سنترك العراق لشعبه بطريقة مسؤولة وكل القوات المقاتلة ستخرج من العراق وسيتم الانسحاب النهائي نهاية عام ٢٠١١.

واعتبر أوباما أن الأعمال التي قامت بها إدارته حالت دون غرق الولايات المتحدة في أزمة اقتصادية كبيرة كتلك التي شهدتها في ثلاثينيات القرن الماضي مشيرا إلى أن الأميركيين ما زالوا يعانون من تداعيات الازمة المالية والاقتصادية وأن عشر الأميركيين ما زالوا بدون عمل.

وكشف أوباما عن خطة لمكافحة ما أسماه بالإرهاب البيولوجي والأمراض المعدية توفر القدرة على الرد بسرعة اكبر وبفعالية على هذه التحديات من خلال التصدي لها داخل الولايات المتحدة والمساعدة بتعزيز الصحة العامة في الخارج وتشجيع العلم والتربية والابداع.

وعلى الصعيد الداخلي الأمريكي اقترح أوباما إقرار قانون جديد للتوظيف ووضع ٣٠ مليار دولار من الاموال المستعادة من المصارف الكبيرة في تصرف المصارف الصغيرة وقال: إن إيجاد فرص عمل جديدة يجب ان يكون محور اهتمامنا الاول في ٢٠١٠ ولهذا السبب أدعو لإقرار قانون جديد حول الوظائف ومنح مساعدات أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محرك سوق العمل في الولايات المتحدة.

وأكد أنه سيسعى لمضاعفة صادرات البلاد في السنوات الخمس المقبلة بما يسمح بايجاد مليوني فرصة عمل جديدة وأنه سيصدر مرسوما لتشكيل لجنة مهمتها معالجة عجز الموازنة وقال: لا نزال نواجه العجز الهائل في الموازنة. وقال أوباما إنه ستكون هناك أيام صعبة في العراق إلا أنه أعرب عن ثقته بالنجاح مؤكدا أن القوات الأمريكية ستنسحب من هذا البلد بنهاية آب ٢٠١١.

ودعا أوباما مجلس الشيوخ إلى المضي قدما في اقرار التشريعات المتعلقة بالتغير المناخي مقرا في الوقت عينه بوجود خلافات كبيرة حول قانون حد انبعاثات الكربون المسؤولة عن ارتفاع حرارة الأرض. وقال إن البلد الذي سيكون الأول في اقتصاد الطاقات النظيفة سيكون البلد الاول في الاقتصاد برمته وهذا البلد يجب أن يكون الولايات المتحدة.

الغطاء المادي يعيق القضاء على الظاهرة

الأمية تهدد المجتمع العراقي

بغداد / وكالات

كشف مسؤولان عن تفشي الأمية في العراق، واتفق كل من الناطق باسم وزارة التربية وليد حسن ورئيس لجنة التربية والتعليم في البرلمان علاء مكي في حديثين منفصلين على أن الأمية خطر يهدد المجتمع العراقي.

وأكد الناطق الإعلامي لوزارة التربية وليد حسن أن حجم الأمية في العراق يبلغ بحدود ٢٥٪ إلى ٣٠٪، مشيرا إلى وجود إجراءات لمعالجة هذا الواقع. وقال بحسب الجزيرة نت إن الوزارة أخذت على عاتقها فتح مراكز لمحو الأمية حسب الأعمار من ١٨-٣٠ سنة ومن ١٠-١٨ سنة، ومازالت تعمل في هذا الاتجاه، وأضاف "لم يكن لدينا في السنوات السابقة غطاء مادي للقضاء على هذه الظاهرة قضاء تاما، ولكن الآن لدينا حراك لإدخال جميع كبار السن في دورات محو الأمية". وعزا حسن ظاهرة تفشي الأمية إلى جملة أسباب هي الحروب وفترة الحصار السابقة إبان حكم النظام السابق إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة وتهجير ملايين العراقيين، ما دفع الكثير من أبناء العائلات الفقيرة إلى ترك الدراسة والبحث عن عمل لتوفير لقمة العيش، وهو السبب نفسه الذي تسبب بتسرب الآلاف من الأطفال من المدارس.

من جهته قال رئيس لجنة التربية والتعليم في البرلمان الدكتور علاء مكي إن هذه الظاهرة تشكل أخطر الأوبئة حاليا في المجتمع العراقي. وأوضح أن آخر تقديرات رصدت في الفترة بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تشير إلى وجود خمسة ملايين أمي في العراق أكثر من ٦٠٪ إلى ٦٥٪ منهم من النساء، وأكد أن تقديرات العام ٢٠١٠ تفيد أن هذا العدد ازداد كثيرا وتجاوز سبعة ملايين.

وأوضح أن القدرات الموجودة الآن في وزارة التربية ضمن مراكز محو الأمية تستطيع أن تستوعب خمسين ألف أمي سنويا، ما يعني أن البلاد تحتاج عشرات السنين لمعالجة المشكلة مع الأعداد الموجودة للأميين، حسب تقديره. ولفت إلى أن تزايد أعداد الأميين مرده عجز النظام التربوي الموجود حاليا، حيث إن وزارة التربية حاليا تعجز عن تقديم كل المسؤوليات خاصة أنها مسؤولة عن ستة ملايين طالب في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، فيما لا تمتلك سوى ٤٥٠ ألف معلم ومدرس، ما يفوق القدرة على استيعاب عدد الطلبة وإدارته بشكل سليم.

وأضاف مكي أن مدارس البنية التحتية لوزارة التربية تحتاج تأهيلا، فهناك مشاكل في المدارس منها وجود ١٠٠٠ مدرسة طينية تحتاج إلى إعادة تأهيل مع وجود حاجة لبناء ٤٠٠٠ مدرسة أو أكثر. وأشار إلى أن الطلبة يتعلمون في مدارس من خيم، ومدارس ليس فيها رحلات ومرافق صحية. ووصف الوضع بأنه كارثي، وقال "لهذا قلنا إنه من الصعوبة بمكان أن نحقق أهدافنا في ظل هذه الظروف".

إضافة خمسة ملايين أمي لمسؤولية وزارة التربية، وهو أمر غير ممكن". وبيّن مكي أن لجنة التربية والتعليم في البرلمان شرعت قانونا لإنشاء هيئة محو الأمية، وقرئ بشكل أولي وطلبت ميزانية خاصة، ولا سيما أن لدى الدولة أموالا كثيرة من عائدات النفط، ولكن الخلاف الذي عرقل إقرار القانون هو سياسي، حسب قوله.

وبصدد المعالجات الآنية والمستقبلية لظاهرة الأمية قال رئيس لجنة التربية والتعليم في البرلمان ان "هناك قانون موجود في مجلس النواب ويحتاج إلى إقرار وموافقة الحكومة على تخصيص موازنة خاصة واعتباره من الأولويات.

انتقادات لتحرش بعض رجال الأمن بالفتيات

بغداد / مريم جعفر

خلف وشاح وثوب اسود، فتاة في العشرين من العمر تنبض بالحياة، الا انها تخفي معالم وجهها بالكامل. نور طالبة جامعية، ألا انها ترتدي ما يغطيها بالكامل وعندما تصل الى الجامعة فهي تظهر بحلة جديدة وتشرق ابتسامتها والوان ملابسها البراقة. تقول نور: ارتدي ما يغطيني لكي اتجنب المعاكسات في الشارع من قبل رجال الجيش في نقاط التفتيش التي نمر بها وخاصة عندما اخرج لوحدي فاني اشعر بعدم الارتياح لان الشباب ايضا يضايقونني.

وتضيف: لست الوحيدة التي اعاني من المضايقات والمعاكسات في الشارع، فعندما اخرج من المنزل بردائي الاسود اشعر إنني كتلك البجعة التي تتحول إلى أميرة عندما أصل إلى الجامعة ، لكني مع هذا سعيدة لأنني أتي إلى الجامعة رغم كل المعاناة التي أعانيها في الطريق بسبب معاكسات رجال الأمن والشباب في الشارع.

وتكمل حديثها بالقول: عندما أتي الى الجامعة فأنني أتحدى كل شيء حولي ولن اجعل من المعاكسة سببا في ترك الدراسة.

وتقول أستاذة جامعية أنها كانت تسير في شوارع الكرادة عندما اعترض طريقها احد رجال الأمن وعاكسها فردت علية قائلة أنت رجل امن يتوجب عليك حمايتي عندما تقوم أنت بمعاكستي فمن الذي سيحميني؟

وأضافت أنها ظاهرة سلبية في المجتمع عندما تكون المعاكسة خصوصا بكلمات بذيئة ويجب على الجهات المختصة معاقبة هؤلاء الذين يقومون بمعاكسة النساء في الشوارع لأنها تضعف الثقة بالمؤسسات الأمنية وتعكس صورة سلبية عن رجال الامن الاخرين.

أما هدى وهي طالبة في السادس الإعدادي فتقول: كنت أسير في احد شوارع بغداد أتسوق مع والدي، اعترض طريقي احد رجال الأمن وعاكسني بكلمات بذيئة جدا متناسيا كل مبادئ الذوق العام وأخلاقيات المجتمع وواجبه تجاه المواطنين. وتضيف عندها التفت والدي محمر الوجه وتبدو عليه علامات الغضب، خفت عليه من أن يتشاجر مع رجل الأمن ويتعرض للأذى بسببي ولكن تصرفه جعلني مستغربة لقد رمى الأشياء التي اشتريناها من السوق بقوة على جانب الطريق وبدأ يوبخني ويلومني وبعدها منعني من الخروج لوحدي أو مع احد غيره وفي السيارة فقط، وحتى حينما اذهب إلى المدرسة فأنه يقلني إلى المدرسة كل صباح وعندما ينتهي الدوام أجده ينتظرني عند بوابة المدرسة.

هدى تقول ان والدها واحد من آلاف الاباء العراقيين الذين يوصلون بناتهم إلى أماكن دراستهم أو عملهم، وتكمل: اشعر بأنني سجينة البيت والسبب في سجني من يجب عليه حمايتي. (الهام) وهي معلمة في مدرسة ابتدائية تقول وهي مبتسمة: انه على الرغم من أنها ليست المرة الوحيدة التي أتعرض بها للمعاكسة من قبل رجال الأمن وأصبحت من الروتين اليومي إلا إنني ما زلت مستمرة في الذهاب إلى عملي كل يوم، وهذا الوضع يجعلني في وضع متوتر، ففي الوقت الذي على رجال الأمن أن يقوموا بحمايتنا عندما يتحرش بنا المراهقون والمتسكعون في الشوارع يقومون هم بمعاكستنا!.

بعض الفتيات يؤكدن أن المعاكسة في بعض الأحيان تكون ايجابية عندما تنم عن الإعجاب وبكلمات لطيفة خاصة إذا كانت المرأة جميلة.

المهمة الأولى لرجال الأمن.. حماية المواطنين